

في كلمته في الجلسة الرئيسية في المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية.. سلطان بن سلمان:

طموحات المملكة ومشاريعها أصبحت تفوق مستوى الأجهزة الحكومية



الأمير سلطان بن سلمان يلقى كلمته في الجلسة الرئيسية للمؤتمر.

الإداري الحكومي في المملكة، وأحييكم جميعاً. ورحب الأمير سلطان بضيوف المملكة من الخبراء والقياديين في مجال الإدارة العامة، آملاً لهم وللمؤتمر النجاح، والخروج بتوصيات ومقترحات بناءة تسهم في رفع كفاءة وفاعلية جهود التنمية الإدارية. ووجه الشكر إلى وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس إدارة معهد الإدارة العامة والدكتور عبد الرحمن الشقاوي مدير المعهد وزملائه كافة من منسوبي المعهد ومن سبقهم على ما يبذلونه في بناء هذه المؤسسة العريقة، ومقدراً ما لقيته من دعم من هذا المعهد خلال فترة تأسيس الهيئة العامة للسياحة والآثار وحتى اليوم، فالمعهد، للحق، شريك مؤسس للهيئة منذ بداياتها، وقد أسهم في هيكلتها، وفي تطوير مبادراتها، وتقديم الكوادر لها وتدريبهم، وتوفير برامج التدريب المختلفة في مجالات السعودية. كما أشكرهم على جهودهم في تنظيم هذا المؤتمر الدولي ودعوتي للتحدث إليكم.

أكد الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والآثار أن طموحات المملكة ومشاريعها أصبحت تفوق مستوى الأجهزة الحكومية، وما يتطلب من الأجهزة الحكومية هو إعادة تنظيم أمورها والدخول في السباق مع هذه المشاريع والطموحات.. مشيراً إلى أن أمام المملكة فرصاً تاريخية كبيرة في مسيرة التنمية الشاملة، ولكي تتم الاستفادة من هذه الفرص بشكل جدي، فإنه يجب الإسراع في تطوير أجهزة الدولة وإجراءاتها الإدارية. واتخاذ قرارات حاسمة للقضاء على المركزية وتطوير قدرات المناطق على إدارة الشأن المحلي. وقال في كلمته أمس الأربعاء في الجلسة الرئيسية (التنمية الإدارية - بناء القدرات المحلية) للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية الذي نظمه معهد الإدارة العامة بالرياض: (بداية أشيد بالرعاية الكريمة لهذا المؤتمر من لدن خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، كما أهنئ معهد الإدارة العامة على مرور 50 عاماً من الإنجازات المميزة والمساهمات الكبيرة في التطوير

في كلمته في الجلسة الرئيسية في المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية.. سلطان بن سلمان:

طموحات المملكة ومشاريعها أصبحت تفوق مستوى الأجهزة الحكومية



الأمير سلطان بن سلمان يلقى كلمته في الجلسة الرئيسية للمؤتمر.

الإداري الحكومي في المملكة، وأحييكم جميعاً. ورحب الأمير سلطان بضيوف المملكة من الخبراء والقياديين في مجال الإدارة العامة، آملاً لهم وللمؤتمر النجاح، والخروج بتوصيات ومقترحات بناءة تسهم في رفع كفاءة وفاعلية جهود التنمية الإدارية. ووجه الشكر إلى وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس إدارة معهد الإدارة العامة والدكتور عبد الرحمن الشقاوي مدير المعهد وزملائه كافة من منسوبي المعهد ومن سبقهم على ما يبذلونه في بناء هذه المؤسسة العريقة، ومقدراً ما لقيته من دعم من هذا المعهد خلال فترة تأسيس الهيئة العامة للسياحة والآثار وحتى اليوم، فالمعهد، للحق، شريك مؤسس للهيئة منذ بداياتها، وقد أسهم في هيكلتها، وفي تطوير مبادراتها، وتقديم الكوادر لها وتدريبهم، وتوفير برامج التدريب المختلفة في مجالات السعودية. كما أشكرهم على جهودهم في تنظيم هذا المؤتمر الدولي ودعوتي للتحدث إليكم.

أكد الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والآثار أن طموحات المملكة ومشاريعها أصبحت تفوق مستوى الأجهزة الحكومية، وما يتطلب من الأجهزة الحكومية هو إعادة تنظيم أمورها والدخول في السباق مع هذه المشاريع والطموحات.. مشيراً إلى أن أمام المملكة فرصاً تاريخية كبيرة في مسيرة التنمية الشاملة، ولكي تتم الاستفادة من هذه الفرص بشكل جدي، فإنه يجب الإسراع في تطوير أجهزة الدولة وإجراءاتها الإدارية. واتخاذ قرارات حاسمة للقضاء على المركزية وتطوير قدرات المناطق على إدارة الشأن المحلي. وقال في كلمته أمس الأربعاء في الجلسة الرئيسية (التنمية الإدارية - بناء القدرات المحلية) للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية الذي نظمه معهد الإدارة العامة بالرياض: (بداية أشيد بالرعاية الكريمة لهذا المؤتمر من لدن خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، كما أهنئ معهد الإدارة العامة على مرور 50 عاماً من الإنجازات المميزة والمساهمات الكبيرة في التطوير

نص كلمة الأمير
سلطان بن سلمان

أتحدث إليكم اليوم، ليس كخبير في الإدارة، بل كممارس في مجال الإدارة الحكومية، ولذا سوف أقوم من خلال هذه الورقة باستعراض ملخص تجربتي المتواضعة في تأسيس إحدى المؤسسات الحكومية الحديثة، والتي كلفت بمهمة تأسيس وتطوير قطاع اقتصادي كبير، والمحافظة على تراثنا الوطني الغالي، كما سأحاول المساهمة معكم، ومن خلال هذه التجربة، بتقديم مرئياتي الخاصة لما أعتقد أنه أساسي للمساهمة في استمرار تطوير الإدارة المحلية في المملكة، مسترشداً في كل ما عملته بتطلعات القيادة ونهجها الإداري المتطور وتاريخها الحافل بالمبادرات التطويرية والإدارية، ومن توجهات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين في تطوير أجهزة الدولة لتواكب الطموحات والنقلات الكبيرة التي يؤمل أن تتحقق في بلادنا الغالية، ومن التوجيهات الكريمة والخبرة التي اكتسبتها من سيدي سمو ولي العهد الأمين، وسيدي سمو النائب الثاني، رؤساء مجلس إدارة الهيئة سابقاً - يحفظهم الله.

إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في وقت نحن في أمس الحاجة في دولنا إلى مناقشة وتبادل الخبرات في مجال التطوير الإداري للمؤسسات الحكومية وآليات اتخاذ القرار كون الحكومة هي التي تقود وتوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصلاً، ولذلك، فلم يعد الحديث عن التطوير الإداري ترفاً بل أمراً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأسباب عديدة أوجز بعضها منها:

أولاً: إن القطاع العام، وليس القطاع الخاص، هو الذي يقود التنمية الاقتصادية ويحمل زمام المبادرة، كونه العمود الفقري في الهيكل الاقتصادي الوطني والمسؤول عن فتح الأفاق الاقتصادية الجديدة، وحفز القطاع الخاص على الاستثمار وتوفير فرص العمل والخدمات. إن أهمية دور القطاع العام في الدول التي اجتازت مراحل متقدمة في التنمية لا تكمن فقط في ضمان توفير الخدمات بل إحداث النقلات الاقتصادية وتوجيه مسارات التنمية الاقتصادية على المديين

المتوسط والطويل.

ثانياً: إن وقع المتغيرات والتحديات الاقتصادية والبشرية في بلادنا ومنطقتنا والعالم في تسارع، مما يفرض الحاجة إلى مضاعفة الجهد لتطوير ورفع كفاءة النظم الإدارية في القطاع العام وتمكينها من التعامل مع هذه التحديات بكفاءة أعلى.

ثالثاً: إن انعقاد هذا المؤتمر يتزامن مع ما يحدث في بلادنا من نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، ما يتطلب تطوير أداء الأجهزة الحكومية وعلاقتها مع بعضها بعضاً، ومع القطاع الخاص، ومع المجتمعات المحلية - وأهمية التوجه نحو اللامركزية - وتطوير الإدارة المحلية في المناطق وتمكين الأجهزة والمجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار التنموي ومتابعة إنجازة.

رابعاً: إن تسارع التطور على مستوى العالم في مجال الاتصالات والتواصل البشري، والتفاعل السريع بين المؤسسات والمجتمعات المحلية، يتطلب تطوير تجاوب الإدارة والإجراءات الحكومية لمتطلبات العصر ومواكبة الطلب المتزايد على الخدمات.

خامساً: ازدياد التنافس على الفرص والموارد بين الدول لتنمية اقتصادياتها، وأهمية أن يتزامن ذلك مع تطوير وسائل ومسارات اتخاذ القرارات وتبني المبادرات الرائدة لجذب الاستثمارات، والحد من الفرص الضائعة نتيجة للبيروقراطية التقليدية وتجاذب المصالح وتباين الأهداف بين أجهزة الدولة.

سادساً: الاستفادة من البيئة

المؤاتية في ظل قيادة سياسية واعية تريد التطوير والإصلاح وتطالب بتحديث الإدارة الحكومية لمواكبة التطوير الشامل الذي تشهده بلادنا في هذا الوقت.

سابعاً: الاستفادة من الوفرة المالية ووجود كوادر إدارة متعلمة ومتحفزة للتدريب ومجتمع مهياً للتعاون.

ثامناً: أهمية تطوير أداء أجهزة الدولة لمقابلة التزايد السكاني والنمو الثقافي والتعليمي للمجتمع وازدياد متطلباته الأساسية.

الحضور الكرام:

ينعقد هذا المؤتمر الدولي متزامناً مع مرور 79 عاماً على تأسيس المملكة العربية السعودية كدولة حديثة، وهي ذكرى عزيزة علينا، إذ استطاع الملك الموحد عبد العزيز (يرحمه الله) وأعوانه المخلصون، نشر الأمن والرخاء في ربوعها والتأسيس لكيان متين وحديث مبني على العدل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وعلى أساس أن الدولة تمثل المواطن، ترعى مصالحه وتقوم على خدمته وتمكنه من العيش والتطور في أمن ورخاء واستقرار.

ولقد أسس الملك عبد العزيز (يرحمه الله) لمشروع تنموي شامل للمملكة يستند إلى تطبيق أفضل الممارسات الإدارية، في وقت لم يتوافر في البلاد الحد الأدنى من الكوادر الإدارية المدربة. كما قام بالتركيز على

يجب الإسراع
في تطوير
أجهزة الدولة
وإجراءاتها
الإدارية واتخاذ
قرارات حاسمة
للقضاء على
المركزية

توطين البادية في الهجر والقرى، وتنظيم شؤون المواطنين وإنشاء المؤسسات وتمكينهم من التعليم المنظم - ليقوم المواطن بواجبه لاحقاً في إدارة شؤون بلده ورعاية مصالحه وممارسة مواظنته. كما عمل - رحمه الله - على نقل الخبرات الإدارية من مواطني الدول الأخرى وتوطينها في المملكة، وصاحب ذلك الاستعانة بالمستشارين والخبراء المتمكنين لبناء الأنظمة الإدارية التي واكبت مسيرة التأسيس والتنمية آنذاك. وما تجربة تأسيس شركة أرامكو، واهتمامه باستيعاب التجربة الإدارية المتطورة نسبياً في المنطقة الغربية من المملكة، إلا أمثلة لحرص المؤسس على نقل الفكر الإداري المعاصر إلى النسيج الإداري لأجهزة ومؤسسات الدولة الناشئة.

كما حرص - يرحمه الله - على الحد من المركزية، وعمل على أن يكون النظام الإداري منسجماً مع الثقافة المحلية واحترام خصوصية المناطق، مدركاً تفاوت الثقافة الاجتماعية والإدارية، فعمد إلى تطبيق الإجراءات الإدارية التي تناسب كل منطقة، وإلى ما يحقق الاستجابة المتزايدة لمتطلبات المواطنين فيها - الذي هو الهدف الأول والأخير للعملية الإدارية. كما سعى إلى تمكين المجتمعات المحلية من متابعة مصالحها ذاتياً، وكان يمارس - يرحمه الله - نهجاً إدارياً أصيلاً في منح الثقة والصلاحيات وحرية التصرف لممثليه في المناطق في إطار توجيهاته وسياساته العامة، ومن ثم المحاسبة على النتائج متمثلاً في مقولة معروفة له «يرى الحاضر ما لا يرى الغائب».

إن المتأمل في المشروع التنموي العملاق للمؤسس، يلحظ أن أحد أهم مخرجاته هو اهتمامه بتركيز دور الدولة على صيانة الأمن والدفاع عن الوطن،

وإدارة الاقتصاد والمؤسسات، وتمكين المواطن من ممارسة مبادئه، وتحقيق التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتفعيل ذلك التكامل من خلال تمكين المؤسسات بالكوادر والموارد والخبرات لضمان سير عجلة التنمية وفقاً للأهداف المرسومة.

لقد وثق الملك عبد العزيز - يرحمه الله - أن المملكة ليست دولة طارئة على التاريخ ولا متطفلة على المستقبل، وتتجلى هذه الحقيقة اليوم: حيث يتعاظم دور المملكة في العالم سياسياً واقتصادياً، مع دورها الرائد في العمل الإسلامي كمنبع الإسلام وموطن الحرمين الشريفين، وما يحتم عليها موقعها الجغرافي المهم وتاريخها الحضاري كمحور لتقاطع حضارات عريقة وأحداث تاريخية مهمة.

فالمملكة تعيش حالياً مرحلة استثنائية، وتمر بنقلات كبيرة على المستويين الدولي والمحلي، تقودها قيادة محنكة استجابت لنداء تاريخي لأن تسهم بلادها من موقعها الريادي في صنع مستقبل الإنسانية، ولذلك فإن تطوير أداء أجهزة الدولة في هذا الوقت أمر في غاية الأهمية. فمن المهم أن تستمر الدولة في تحديث مؤسساتها وأنظمتها وإجراءاتها الإدارية حتى تتمكن من الارتقاء بالاقتصاد وتلبية حاجات مواطنيها وزوارها، والرقي بالخدمات العامة إلى مستوى الدول المتقدمة، والتمكين من الاستجابة لمسؤولياتها المتعاظمة محلياً ودولياً، فالمستقبل يتطلب مؤسسات قادرة على التعامل مع التحديات والاستفادة من الفرص والتفاعل إيجابياً مع المتغيرات المتسارعة.

هذه المتغيرات وتزايد المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة والمواطن، والازدياد المطرد في عدد المتعلمين وانتشار تقنية الاتصال، والاندماج الحتمي في مسارات العولمة، وارتفاع المستوى الثقافي للمجتمع، كلها مؤشرات تحتم العمل بشكل جاد لتطوير آليات صناعة القرار العام وتطوير النظم والأجهزة

الإدارية القادرة على تحويل الإرادة السياسية وخطط الدولة إلى واقع ملموس واقتصاد يتجاوب مع متطلبات العصر من مشاريع وخدمات ينعم بها المواطنون.

وليس هذا هو التحدي الوحيد الذي يواجهنا، فالحد من المركزية أمر آخر في غاية الأهمية. فكما نعلم، أن المملكة تبنت، مع بداية السبعينيات الميلادية من القرن المنصرم، خططا تنموية جبارة وطموحة كان لها الأثر الإيجابي في التطوير الاقتصادي وتحقيق تنمية ملموسة في مناطق المملكة. وإن كانت المركزية آنذاك ضرورية لتنفيذ تلك الخطط إلا أنها، بمرور الزمن وتزايد أعباء الدولة تجاه المواطنين مع تزايد أعدادهم وحاجاتهم، أصبحت معطلا للتنمية المؤملة.

ولذلك، يجب التركيز في هذا الوقت على تطوير مؤسسات المناطق للقيام بمهام أكبر في عملية التنمية المحلية، خاصة في ظل المرحلة المؤتية التي تمر بها المملكة، والتي من أهم عناصرها التالي:

أولاً- الإرادة السياسية:

هناك توجه جاد من قبل قيادة الدولة لدفع الإصلاح الإداري لمستويات أعلى، وتطبيق آليات جديدة في العمل الحكومي وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية، ونستشف ذلك من التوجيهات السديدة من قبل خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين - حفظهما الله - للمسؤولين في أكثر من مناسبة بتطوير أجهزتهم والاستفادة من تقنية المعلومات والأنظمة الإدارية الحديثة، والعمل على رفع كفاءة قطاعاتهم وإنجاز المهام المناطة بهم بشكل لا مركزي. كما تقوم اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري بدور مشهود في إعادة هيكلة أجهزة الدولة.

ثانياً- قوة الاقتصاد الوطني:

المملكة تتمتع باقتصاد قوي ومنتام، وتعيش وضعاً اقتصادياً متميزاً، إضافة إلى ما تقوم به الدولة في مجال إعادة هيكلة الاقتصاد والتوجه نحو آفاق اقتصادية جديدة، واقتصاد المعرفة وتطوير قطاعات اقتصادية أخرى مثل السياحة والخدمات وقطاعات الخدمات المالية، مما يبرز أهمية مواكبة الجهاز الحكومي لهذا الاقتصاد الناهض والاستفادة من النمو الكبير المتوقع.

أيها الحضور الكرام:

أود أن أنتقل الآن إلى المحور الثاني من هذه الورقة وهو ما يتعلق بتجربة الهيئة العامة للسياحة والآثار:

فاختياري لتجربة الهيئة نابع من أن معهد الإدارة العامة كان ولا يزال شريكاً فاعلاً في بنائها المؤسسي ومتابعاً لتطورها، وكوني أيضاً مسؤولاً عن تأسيس جهازها الإداري وخوضي تجربة إنشائها من لا شيء ومتابعتي جميع مراحل نموها، وبالتالي معرفتي لمعظم تفاصيلها، كما أن الهيئة قد كلفت بالإشراف على قطاع اقتصادي كبير متعدد الأهداف، ولذا تتداخل مجالات عمل الهيئة مع عدد كبير من الأمانة العامة للاهتمام

وتتعامل مع جميع مناطق المملكة ومؤسساتها المحلية، ولذلك تصلح لأن تكون مثالا لبناء مؤسسة عامة عملت على محاكاة متطلبات العصر، وتطبيق منظومة من المعايير المهنية العالية. لقد عرفنا من البداية أنه لا يكفي أن تدار المنظمة بكفاءة وفعالية، ولكن يلزمها أن تسعى إلى أن تعمل في إطار منظومة من القيم والاعتبارات الإدارية التي تحاكي العصر، لذا قامت الهيئة بدورها القيادي لتنظيم صناعة اقتصادية مهمة في إطار مؤسسي من التعاون والتكامل مع الأجهزة الحكومية، والمؤسسات الخاصة، والقطاعات الأهلية، وجميع الأطراف المؤثرة والمتأثرة بقراراتها. فالهيئة العامة للسياحة والآثار مؤسسة حديثة أنشئت منذ ما يزيد على تسع سنوات، تحت مسمى الهيئة العليا للسياحة.

ولقد حددت الدولة مهمة الهيئة العامة للسياحة والآثار بالاهتمام بالسياحة في المملكة، وتنظيمها وتنميتها وترويجها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل عوائق نموه، باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، وذلك بما يتوافق مع مكانة المملكة وقيمها.

بالإضافة إلى مهمة الاهتمام بالآثار والمحافظة عليها وتفعيل مساهمتها في التنمية الثقافية والاقتصادية، والعناية بالمتاحف والرقي بالعمل الأثري في المملكة.

لقد شملت أعمال الهيئة عدداً من المهام المترابطة ومنها البناء المؤسسي الذي شمل إنشاء الأمانة العامة للهيئة (سابقاً).

فمنذ اليوم الأول من تأسيس الهيئة وضعنا (22) سمة مؤسسية أردناها مجتمعاً أن تكون بمثابة غاية نسعى جميعاً من خلالها إلى بناء الفكر القيادي والنمط الإداري للهيئة، فمثلت تلك السمات بالنسبة لنا نقطة الانطلاق في بناء شخصية وكوادر الهيئة.

إن بناء الكيان المعنوي للهيئة وهويتها تطلب أيضاً تطوير وبناء الكادر المنتج والمنضبط، والتركيز على المصلحة العليا قبل كل شيء، فالذين يعملون في الهيئة هم مواطنون أولاً، ويرون أنفسهم مسؤولين وليس موظفين، ويؤدون مهامهم وهم مؤمنون بجملة من المبادئ أهمها:

1- احترام الآخر والتعامل المهني والشخصي الراقي داخل الهيئة وخارجها.

2- التكامل مع المؤسسات الأخرى.

3- الشراكة والتأكيد على العمل الجماعي التكاملي، ومحاربة الاستحواذ الفردي على الإنجازات.

4- الشفافية العالية في جميع التعاملات.

5- النزاهة المهنية والمالية.

6- اللامركزية.

7- الجرأة على الإبداع والمبادرة.

8- التركيز على النتائج والإنجاز.

لقد حرصنا على أن يشعر المسؤول (وهو المسمى الذي نطلقه على جميع منسوبي الهيئة) بأنه ينتمي إلى أسرة تعزز به، وتؤكد إشراكه في القرارات المؤسسية، وتساعد ليتقدم في مساره الوظيفي، وتمكينه بكل الوسائل الإدارية لتحفيزه وتطوير

أدائه. ومن بين المهمات:

× التدريب والتطوير المكثف وربط ذلك بتقييم الأداء ونظام الترقيات والمكافآت.

× تطبيق سياسة الباب المفتوح وضمان وصول كافة منسوبي الهيئة إلى أعلى مسؤول لعرض ما يعوق إنجاز أدائه.

× التطبيق الكامل للأنظمة الإدارية الإلكترونية؛ حيث إن

الهيئة من أوائل المؤسسات الحكومية التي تعمل وفق نظام إلكتروني متكامل للتخطيط والإدارة واسترجاع المعلومات والتواصل المرئي وتبادل المعلومات وتقديم الخدمات الإلكترونية. وكانت الهيئة منذ سنوات قد انتهت من إنجاز تطبيقات الإدارة الإلكترونية، مثل

المتابعة الإدارية Work Flow، وإدارة الموارد الحكومية GRP،

ونظام إدارة المشاريع GPM، و Dashboard وأنظمة التأشير

الإلكترونية، والمعلومات الجغرافية، وأنظمة خدمات

المواطنين، وتبادل المعلومات الأمنية. كما عملت الهيئة في

جانب بناء المنظومة والتعامل مع الأجهزة والمؤسسات الأخرى

التي يرتبط عملها بعمل الهيئة، ولقد تبنت الهيئة لذلك المبادرات

التالية:

× تطوير شامل للقطاعات المرتبطة بالسياحة، وتهذيب

للأنظمة المرتبطة بهذا القطاع الاقتصادي الكبير، ضمن

استراتيجية وطنية شاملة أقرتها الدولة بتاريخ 1425/1/24هـ، وخطة

عمل مركزة أقرها مجلس إدارة الهيئة لتطوير السياحة الوطنية

وتحفيز نموها كقطاع اقتصادي منتج، والتي يتم تحديثها حالياً.

× تطوير منظومة من المبادرات والبرامج (وصل عددها

ما يقارب 136 مبادرة وبرنامجاً) تصب في 16 مجالاً شملت تطوير

المشاريع والخدمات، والبنية التحتية، والتنمية البشرية،

وجذب الاستثمارات، والمحافظة على التراث العمراني وتنميته،

والآثار وتطوير المتاحف والحرف اليدوية، والتسويق والإعلام،

وغيرها من المهام الأخرى. (انظر تقرير مبادرات الهيئة لعام

2009م).

× تهيئة المجتمعات المحلية، والرأي العام عبر منظومة من

البرامج لقبول هذا القطاع الجديد، والتفاعل مع نموه إيجاباً

والاستفادة من الفرص المتاحة في ذلك النمو. ومن مبادرات

الهيئة في هذا الجانب التوعية بأهمية السياحة الوطنية من

خلال البرامج التعريفية مثل برامج السياحة تشرى مع المناطق

وبرامج ابتسم مع وزارة التربية والتعليم.

× تطوير قدرات المناطق وما يتبعها من محافظات ومجمعات

إدارية ومجمعات محلية للانطلاق في تطوير السياحة

والمحافظة على إرثها التاريخي والحضاري لا مركزياً.

× تأسيس منظومة متطورة من الشراكة مع المؤسسات الحكومية

والقطاع الخاص والمجمعات المحلية من خلال اتفاقات

ومذكرات التعاون، وتنفيذها ومتابعة أدائها بشكل مركز.

× التعاون الوثيق والشفاف مع القطاع الخاص في تطوير

أنظمة برامج العودة، والتدريب والتحفيز المالي والأنظمة.

× تمكين المؤسسات الحكومية المتداخلة في مهامها واختصاصاتها مع التنمية

السياحية من إدارة مهامها بكفاءة أعلى، وتطوير قدرات منسوبيها وتدريبهم، وتعزيز أدوات التنسيق والتكامل وتوثيق الشراكة معها من خلال عدد من اتفاقات ومذكرات التعاون والتكامل.

لقد أدركنا منذ اليوم الأول،

حيث بدأت الهيئة مهمتها دون

صلاحيات تنفيذية تذكر، أن الشراكة والتكامل هما السبيل

لإنجاز المهام المناطة بنا، ولقد

كان علينا أن نكسب ثقة الشركاء

من خلال تطبيق أسلوب إداري يتفاعل ويستجيب بكفاءة تفوق

النمط المعتاد في القطاع العام. ولقد نجحنا نسبياً مع شركائنا من

مؤسسات الدولة في إيجاد بيئة تعاونية منتجة ومرحة للجميع،

وتطلب ذلك تقديم نموذج غير معتاد في العمل الحكومي،

قيادت الهيئة - وبمباركة سديدة من سمو ولي العهد الأمين (رئيس

مجلس إدارتها آنذاك) وبقرار من مجلس إدارة الهيئة ومتابعة من

معهد الإدارة العامة، بتوقيع عدد من مذكرات واتفاقيات التعاون

مع الأجهزة الحكومية بلغ عددها حتى اليوم 45 مذكرة واتفاقية،

يتم متابعة أدائها بشكل دقيق. واليوم، وبعد مرور ما يقارب

عشر سنوات على تطبيق الهيئة نهج الشراكة، نسعد بأن نرى أن

العديد من الجهات الحكومية قد احتذت حذو هذه التجربة الرائدة،

إيماناً منها بأهمية التكامل وتوثيق إطار التعاون لما يخدم

المصلحة الوطنية العليا، إذ بلغ عدد ما وقع من اتفاقيات للتعاون

بين مؤسسات الدولة بخلاف ما وقعته الهيئة ما يقارب 63 اتفاقية حتى اليوم.

والى جانب الشراكة والتعاون مع مؤسسات الدولة وأجهزتها

عملنا في الهيئة على تطبيق نهج اللامركزية بتحويل متدرج

للمسؤوليات للمجالس والأجهزة السياحية التي تم تأسيسها في

المناطق، مع استمرارنا في تقديم الدعم والمساندة لها، وسنستمر

في ذلك خلال الخطة، فالمناطق